مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة
ISSN: 2602-5671

[المجلد: الرابع/ العدد: الأول/ (أفريل 2020)/ الصفحات: 017-038]

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية «دراسة مقارنة»

واضح صالح*[1]؛ حسوس صديق[2]؛ بن مسعود عطاالله[3].

[1] باحث دكتوراه، جامعة سطيف [الجزائر] Salah.wdh@gmail.com
[2] باحث دكتوراه، جامعة سطيف [الجزائر] s.hassous@gmail.com
[3] أستاذ محاضر «أ»، جامعة الجلفة [الجزائر] At.benmessaoud@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/17	تاريخ القبول: 2020/04/22	تاريخ النشر: 2020/04/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وتعرف على نقاط التوافق والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وتم التوصل إلى أن الإفصاح المحاسبي هـ و عملية إظهار المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسة وهذه العملية تتوافق إلى حد ما بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

تصنيف «جال»: M41، M40.

* البريد الإلكتروني للمُرْسِل: Salah.wdh@gmail.com

Journal of Advanced Accounting and Financial Studies
ISSN: 2602-5671

[Vol: 04\N°: 01\(April 2020)\Pages: 017-038]

Accounting Disclosure In The Financial Statements In Accordance With The Financial Accounting System And International Accounting Standards «Comparative study»

Salah Wadeh*(1); Sedik Hasos(2); Atallah Benmessaoud(.).

(1) University of Setif [Algeria]
(2) University of Setif [Algeria]
(3) University of Djelfa [Algeria]

Salah.wdh@gmail.com
s.hassous@gmail.com
At.benmessaoud@mail.univ-djelfa.dz

Received: 17/03/2020	Accepted: 22/04/2020	Published: 30/04/2020

Abstract: This study aims to know what accounting disclosure is in accordance with the Financial Accounting System and International Accounting Standards, and to identify the points of compatibility and difference between the Financial Accounting System and the International Accounting Standards with regard to the Accounting Disclosure on Financial statements. It was concluded that accounting disclosure is the process of showing information to the users of the financial statements of the enterprise and this process is somewhat in line with the Financial Accounting System and the International Accounting Standards.

Keywords: Accounting Disclosure, Financial statements, Financial Accounting System, International Accounting Standards.

«JEL» Classification: M41, M40.

* **Corresponding author**: **Salah.wdh@gmail.com**

1.تمهيد: تعتبر عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الركيزة الأساسية للأطراف ذات العلاقة المتمثلين في مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة نظرا لما يقدم من معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال إعداد هذه القوائم المالية وفقا لمتطلبات والمعايير التي تحكم ذلك بهدف توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية ذات جودة مقبولة.

2.الإشكالية: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:

هل هناك توافق بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص عملية الافصاح المحاسبي؟

3.الفرضيات: من خلال الاشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيتين التالية:

- الافصاح المحاسبي عملية توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسة؛
- هناك توافق نسبي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

4. أهمية الدراسة: تتمثل اهمية الدراسة في النقاط التالية:

- اهمية الافصاح المحاسبي في المؤسسة كأداة لإعلام الاطراف ذات العلاقة؛
- اهمية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في بيئة الاعمال الجزائرية؛
- اهمية تقريب بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الافصاح المحاسبي.

5. اهداف الدراسة: تتمثل اهداف الدراسة فيما يلي:

- التعريف بماهية الافصاح المحاسبي؛
- تحديد طبيعة القوائم والكشوفات المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- تحديد نقاط الاختلاف والتوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

6. منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة والاعتماد على المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في الجانب التطبيقي.

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

حتي يكون هناك إفصاح وشفافية في الجانب المحاسبي يجب أن يتم إتباع مبادئ وقواعد محاسبية تؤدي إلى توفير معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين تساعدهم في اتخاذ القرارات، وهو ما ينطبق على المعايير المحاسبية الدولية، التي نص إطارها التصوري على أن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما تحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية.

أولا. مفاهيم عامة حول المعايير المحاسبية الدولية : سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وخصائصها كما سيتم التطرق إلى متطلبات تطبيق هذه المعايير في بيئة الاعمال الجزائرية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي SCF.

1.تعريف المعايير المحاسبية الدولية: هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص القياس والتقييم والعرض والإفصاح هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها، والتي تشمل المعايير المحاسبة تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.[1]

2.متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الجزائرية: إن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية تتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة، ومن أهم المتطلبات والترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ما يلي: [2].

- التأهيل العلمي والعملي للمحاسب؛
- الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة؛
- دور مجالس وجمعيات المحاسبين؛
- دور الشركات؛
- دور الإعلام.

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير وإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.[3]

ثانيا. علاقة الإفصاح المحاسبي بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS: أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

1.الإفصاح المحاسبي حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الاول IAS 01: يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 عرض القوائم المالية كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق العرض، وجاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 ليحل محل كل من المعايير المحاسبية التالية:[4]

- المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- المعيار المحاسبي الدولي IAS 5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- المعيار المحاسبي الدولي IAS 13المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

لقد وضع هذا المعيار (IAS 1) تقديم القوائم المالية لرفع وتحسين نوعية القوائم المالية المنشورة، وقد حدد هذا المعيار مكونات القوائم المالية بالنسبة لجميع المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية للقوائم المالية بصفة عامة تاركا المرونة الكافية لمعديها لتكيف هذه القوائم مع حاجيات المؤسسة، ويتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة في لب القوائم المالية، وقد نص المعيار IAS 1 على أن القوائم المالية للمؤسسة تتمثل في الميزانية، حساب النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الطرق المحاسبية والملاحظات التفسيرية، كما أكد هذا المعيار أنه عند تحضير القوائم المالية يجب الأخذ في الحسبان (الصورة الصادقة، التوافق مع المعايير الدولية، الطرق المحاسبية، مبدأ الاستمرارية، مبدأ محاسبة الالتزام، التناسق في العرض، الأهمية النسبية في الجمع، المقاصة، المعلومة المقارنة).[5]

ويهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.[6]

ويطبق هذا المعيار في عرض القوائم المالية والبيانات المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، ويتولى مجلس الإدارة أو الهيئة المديرة أو مدراء المالية الإشراف على إعداد وتقديم القوائم والبيانات المالية.[7]

كما تطرق هذا المعيار إلى إعداد القوائم المالية باستثناء قائمة التدفقات النقدية IAS 07، أي قامة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات عن القوائم المالية.[8]

1.1. قائمة المركز المالي : هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتلكه (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب الشركة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح(الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يطلق عليها مصطلح (عمومية) من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الشركة في تاريخ معين، ويطلق عليها أيضا مصطلح (قائمة المركز المالي) لأن الهدف الرئيس من إعدادها هو إظهار (حقيقة) المركز المالي للشركة.[9]

1.1.1.التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة: يتم تبويب قائمة المركز المالي عادة إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة كما يلي:

أ. الأصول المتداولة: هي الأصول النقدية، وشبه النقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل، البيع الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو الأصول المحتفظ بها التي سيتم تداولها خلال 12 شهر الموالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبر متداولة.[10]

يجب على المشروع تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما:[11]

- يتوقع أن يحقق الأصل أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمشروع؛
- عندما يحتفظ بالأصل بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- يتوقع أن يتحقق الأصل نقدا أو أصلا معادلا للنقد وفق لمعيار المحاسبي الدولي IAS07؛
- يتوقع أن يتحقق الأصل خلال اثنا عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير.

ب. الالتزامات المتداولة: هي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو المستحقة خلال 12 شهرا أو تلك التي يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة، أو تلك التي لا تملك المؤسسة الحق في تأجيل تسديدها إلى ما بعد 12 شهرا، التعهدات الأخرى لا تعتبر متداولة، الالتزامات المستحقة السداد في السنة الموالية لا تدرج ضمن الالتزامات المتداولة عندما يكون من المتوقع تسديد الدين عن طريق إصدار دين أخر طويل الأجل، أو عندما يسدد الدين من الأصول غير المتداولة.[12]

يجب على المشروع تصنيف الالتزام على أنها متداولة عندما:[13]

- عندما يتوقع تسديد الالتزام أثناء الدورة التشغيلية العادية له؛
- عندما يحتفظ بالالتزام بشكل أساسي لغرض المتاجرة؛
- عندما يستحق الالتزام التسديد خلال اثنا عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير؛
- ليس لدى المشروع الحق في تأجيل التسوية للالتزامات على الأقل اثنا عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير.

ج. الأصول غير متداولة: يستخدم المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) المعدل في 1997 مصطلح "غير متداول"،

على أنه يشمل الأصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية الطويلة الأجل وهي تشمل الاستثمارات طويلة الأجل مثل المعدات والآلات والعقارات والأصول المتنوعة الأخرى.[14]

ويقصد بها تلك الأصول الموجهة للاستخدام الدائم لاحتياجات المؤسسة، وكذا تلك المحتجزة لغايات استثمارية طويلة الآجل بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها خلال 12 شهرا التالية لتاريخ نهاية سنتها المالية.[15]

د. الالتزامات غير متداولة: تتمثل في الالتزامات التي على المنشأة للغير ولكن لا يتوقع تحصيلها أو تسديدها خلال دورة النشاط العادية وإنما يحل أجلها في فترة لاحقة لتلك الدورة.[16]

.2.1.1.مكونات قائمة المركز المالي: تتمثل عناصرها في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في:

أ. الأصول: تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل في إمكانيته في المساهمة، بشكل مباشر أو غير مباشرة في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشروع، ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمشروع، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعدلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج، مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.[17]

ب. الالتزامات (الخصوم): إن الخاصية الأساسية للالتزام هي أنه يمثل دينا حاليا على المشروع، والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة، ويمكن للالتزامات أن توضع قانونا موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي، وهذا هو الحال عادة.[18]

ج. حقوق الملكية: تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية(الخصوم المتداولة وغير المتداولة) يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف انه لا يمكن اعتبار المؤونات وكذلك الاهتلاكات ضمن عناصر الخصوم.[19]

2. قائمة الدخل: إن حساب النتائج يقوم على مقابلة الإرادات والنفقات الناتجة عن العمليات التي تقوم بها الوحدة خلال دورة معينة، وهو ما يسمح بتحديد نتيجة الدورة (ربحا أو خسارة) والتي ستظهر في الميزانية ضمن الأموال الخاصة، لا يقوم هذا الحساب على تواريخ التحصيلات والتسديدات، وإنما على تواريخ نشوء الإيرادات والنفقات، وهو ما يجعلها ضمن محاسبة الالتزامات.[20]

3.جدول تغيرات رؤوس الأموال: ينص المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، على أنه ومن الضروري على المؤسسات إعداد قائمة أو جدول يبين التغيرات في حقوق الملكية، وفقا للفقرة 87 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 فان قائمة التغيرات في المركز المالي تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المؤسسة بين تاريخين للميزانية العمومية، من خلال الزيادة أو الانخفاض في صافي م وجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع

المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المؤسسات خلال الفترة.[21]

ويجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية ويشترط IAS 01 عرض قائمة بالتغييرات في حقوق الملكية بحيث يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي:[22]

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛

- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم 8؛

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية؛

- الحركات خلال الفترة؛

- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

كما سبق الذكر فإن قائمة حقوق الملكية تكتسي أهمية كبيرة في شركات الأموال وهذا باعتبارها تقوم على الاعتبار المالي والذي يتولد عنه المسؤولية المحدودة بمساهمة كل شريك في رأس المال، وعليه يمكن إجمال الفوائد المتولدة من المعلومات المعروضة من خلال هذه القائمة في النقاط الثلاث الآتية[23]:

-تبين التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي مجوداتها خلال الفترة، بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

-تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

-تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح وإبراز إجمالي الأرباح وخسائر المؤسسة.

4.قائمة تدفقات النقدية: قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقود واحتياجاتها، وكيفية الاستفادة من هذه التدفقات، وقد خصص معيار محاسبي دولي رقم 7 لهذا العرض والهدف منه تقديم معلومات عن التغيرات في النقدية للمؤسسة.[24]

كما يمكن تعريفها أنها بمثابة أداة مناسبة لقياس المركز النقدي للمؤسسة(أداة تحليل) الذي من خلاله يتم اتخاذ

قرارات هامة واستراتيجية كتغير النشاط أو تطويره والتوسع فيه أو الانسحاب منه، كما يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة، أي معرفة مصادر نقدية وفيما يتم استخدامها ومقدار تغير الرصيد النقدي خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.[25]

أ. الغرض من قائمة التدفقات النقدية: الغرض الرئيسي من هذه القائمة هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، تهدف هذه القائمة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين والدائنين من تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم القدرة النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات ومدى القدرة على توزيع الأرباح وكذا تسديد الديون.[26]

لاشك أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقارير المالية هو تقدير مقدار، وتوقيت، ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية، وتعرض كل من قائمة الدخل والميزانية إلى حد ما وبصفة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة، على سبيل المثال، فإن الميزانية الشاملة قد تعرض الأصول الجديدة التي تحملتها الشركة أو تلك التي قامت بسدادها، كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة من العمليات وإن لم تكن كلها في صورة نقدية، ولكن لا تعرض أي من هذه القوائم الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة.[27]

ب. أهمية جدول تدفقات النقدية: تكتسي دراسة تدفقات الخزينة أهمية كبيرة من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة، لتشكيل مؤشرات تمننا من التنبؤ بخطر الإفلاس، وبالمشاكل التي تواجهها المؤسسة، ودليل ذلك أن جدول تدفقات الخزينة كان بمثابة حجر الزاوية لأجل انجاز نماذج إحصائية. لهذا يعتبر جدول تدفقات الخزينة:[28]

- أداة ضرورية في التسيير التقديري؛
- أداة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة؛
- أداة تمثيل صحيح العلاقة بين المردودية والخاطرة؛
- أداة لفهم الحركات والتدفقات المالية في المؤسسة؛
- أداة تنبيه وإخبار وعنصر معلوماتي هام للمؤسسة؛
- أداة لاختبار أثار القرارات الاستراتيجية للمؤسسة؛
- أداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك لتحليل احتياجات المؤسسة التمويلية.
-

ج. تبويب قائمة تدفقات النقدية: يقدم جدول التدفقات الخزينة مدخلات ومخرجات(الأموال) السيولة التي

تحصل خلال الدورة حسب مصدرها:[29]

- التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية؛
- التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية؛
- التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

5.الملاحق: من خلال مرفقات القوائم المالية السابقة، توضح المؤسسة مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية حيث تقدم المعلومات المالية الضرورية وغير المدرجة سابقا، حيث تشكل الجداول التفسيرية الملحقة من خلال الأحرف والأرقام المشار بها أمام العناصر المدرجة في القوائم المالية، مرتبة بحسب تسلسلها وظهورها، حيث يمكن الاطلاع عليها في الملحق بسهولة، كما تفسر السياسة والطرق المنتهجة التي اختارتها في اعداد قوائمها المالية.[30]

أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي:[31]

- أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛
- كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم الأوضح للقوائم المالية.

وحسب الفقرة 98 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، فبالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في القوائم المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية.[32]

ووفق المعيار المحاسبي رقم 1 يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى:[33]

- عبارة تفيد بامتثال المنشأة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS؛
- عرض لأساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة؛
- معلومات موضحة ومؤيدة البنود المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب الذي عرضت فيه البنود في القائمة ونفس ترتيب القوائم المالية؛
- إفصاحات أخرى، مثل الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة (الطارئة) بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 37 والتعهدات التي قدمتها المنشأة للغير ولم تظهر في القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية.

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

في ظل تبني الجزائر للاقتصاد الحر والانفتاح الدولي وجب عليها تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا بهدف إنتاج معلومات تتوافق مع هذه المعايير وتعتبر المعلومات المحاسبية الجيدة أحد عناصر البنية التحتية الأساسية التي ترتكز عليها القرارات الهامة ومصيرية لكل من المستخدمين والمستفيدين.

حيث قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في المجال التوحيد المحاسبي والمالي يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي جاءت لها الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية إضافة إلى العمل على تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري.

أولا. قواعد الإفصاح المحاسبية الدولية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي: تعتبر الجزائر من البلدان التي انتهجت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات لضمان توفر تلك المعلومات على الخصائص المميزة مثل الملائمة والموثوقية.[34]

كما يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تقوم بإعداد القوائم المالية سنويا، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية، تعد القوائم المالية بالعملة الوطنية وبشكل يسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة، وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة.[35]

المشرع الجزائري عند اصداره لقانون النظام المحاسبي المالي كان يهدف إلى تحسين المعلومة المحاسبية وجعلها أكثر ملائمة ومصداقية، تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الصحيحة، ويتم ذلك من خلال تمكين المؤسسات الاقتصادية من نظام يتوفر على إطار تصوري كانت تفتقد إليه المحاسبة الجزائرية، يضع القواعد والأسس والخصائص التي تجعل المعلومة المحاسبية ذات نوعية جيدة، تكون متجانسة ومتناسقة مع المحيط الخارجي من خلال إيجاد مكان للمؤسسة الجزائرية في السوق الدولية والاستفادة من التكنلوجيا والشركات الأجنبية، وهذا لن يتم الا بالقضاء على السلبيات التي كانت بمثابة عائق للمؤسسة الاقتصادية في التعبير بصدق عن الوضعية المالية.[36]

يمكن توضيح أهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي التي تضمنها النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

الجدول رقم (01): المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي التي هي ضمن محتوى

النظام المحاسبي المالي.

مجال المقارنة	فقرات من محتوى النظام المحاسبي المالي	المعيار المحاسبي الدولي المقابل أو القريب منها
القوائم المالية	الكشوف المالية: الفقرات من 210-1 إلى 210-5 جدول تدفقات الخزينة	IAS1 عرض القوائم المالية. IAS33 ربحية السهم. IAS7 جدول تدفقات النقدية.
الإفصاح المحاسبي	-السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: الفقرة 138-1 إلى 138-5 -المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 -العمليات لحساب الغير: الفقرات 131-7 و131-8. ملحق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البنوك -الأصول المالية: من الفقرات122-1 إلى 122-9.	IAS8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. IAS10 الأحداث التالية لتاريخ الميزانية. IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة IAS30 الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة حل محله المعيار رقم IFRS7 IAS32 الأدوات المالية-العرض والإفصاح.

المصدر: صافو فتيحة، مرجع سابق، ص167.

من خلال الجدول نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي SCF قد اخذ ببعض المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS عند اعتماده في شكل قانون منذ سنة 2007، ولكن ما يعاب عليه انه لم يواكب التعديلات التي تمس المعايير المحاسبية الدولية بشكل مستمر.

ثانيا. قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: نص النظام المحاسبي المالي على عدة قواعد تخص إعداد القوائم المالية كما يلي:

1.الإفصاح في الميزانية: تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة وذلك في تاريخ محدد وهي تصف وبصفة منفصلة عن عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويمكن توضيحها كالتالي:[37]

ـ في جانب الأصول (التثبيتات لمختلف أنواعها كالمعنوية والعينية، الأصول المالية، المخزونات، الزبائن والمدينون الآخرين...الخ)؛

ـ في جانب الخصوم (رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الموردون والدائنون الآخرون، الخزينة السالبة...الخ).

2.الإفصاح عن جدول حسابات النتائج : ألزم النظام المحاسبي المالي إدراج المعلومات الآتية في حساب النتيجة وذلك مهما كان النموذج المتبع سواء حسب الطبيعة أو الوظيفة:[38]

- منتجات الأنشطة العادية، المنتجات والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة والتي تخص التثبيتات العينية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية،

والنتيجة الصافية.

3.الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة: على المؤسسة أن تقوم بإعداد جدول يتضمن إدخالات وإخراجات الخزينة خلال الدورة، وتتمثل في:[39]

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية والتدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار، بالإضافة إلى التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛

– تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

4.الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الأموال : يتضمن هذا الجدول تحليلات للتحركات في كل فصل من رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة وذلك خلال السنة المالية، كما يوضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها، ويجب الإفصاح عن المعلومات التالية:[40]

– النتيجة الصافية للسنة المالية وتوزيعها والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية، بالإضافة إلى عمليات الرسملة.

– تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال، الأعباء والمنتوجات الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة وذلك ضمن إطار تصحيح للأخطاء الهامة.

5.الإفصاح في ملحق الكشوف المالية : يحتوي هذا الملحق على معلومات إضافية للتوضيح وذلك بهدف فهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المصفح عنها، ويشمل الملحق معلومات ذات أهمية كبيرة وأمهما: [41]

– المكملات الضرورية لفهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات النقدية، وجدول رؤوس الأموال؛

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

– المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم؛

– المعلومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفية.

6.أساليب أخرى للإفصاح هناك أساليب أخرى للإفصاح وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة وهي كذلك من أساليب الإفصاح.[42]

ثالثا. معيقات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي: تسود الجزائر العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون عمليات الإفصاح المحاسبي، وأهمها ما يلي:[43]

1.الفساد الإداري والمالي : إن الاقتصاد الجزائري يسودها نوع من الفساد (الرشوة، البيروقراطية...) والتي

أصبحت غير قادرة على مسايرة المعايير المحاسبية الدولية، مما أدى إلى فقدان ثقة المعاملين المحليين أو الأجانب.

2.ضعف المؤسسات المصرفية والمالية: يقر الخبراء الاقتصاديين أن البنوك الجزائرية تعاني من ضعف المنتجات المالية وعدم فاعلية السوق المالي، وكذا ضعف الخدمات المقدمة، وتعتبر البنوك من الركائز الأساسية في السوق المالية وبالتالي فإن ضعفها يؤثر على السوق المالي.

3.تنامي ظاهرة التهرب الضريبي: تتكبد الخزينة العامة للجزائر خسائر كبيرة تجاوزت المليار دولار سنويا، وقد أخذت هذه الظاهرة أشكالا متعددة من الممارسات.

المحور الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص علمية الافصاح المحاسبي

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصداقية والشفافية تقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية ويمكن المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مقارنة بين متطلبات إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

عناصر المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي
مجال التطبيق المحاسبي	تطبق المعايير المحاسبية على المؤسسات حسب ما تقرره الدول التي تتبني هذه المعايير، كما أنها تفتقد إلى القوة الالزامية وبالتالي لا ترتبط بأية تشريعات خاصة.	يطبق النظام المحاسبي المالي بإلزمية القانون على المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
الإطار المفاهيمي للمحاسبة	الإطار المفاهيمي المعتمد في شهر أفريل من سنة 2001 عبارة عن وثيقة من 20 صفحة تعتبر كأساس لحل المشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية.	يعتبر عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، وقد جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن ينقصها التفصيل في الجانب النظري، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية.

الخصائص النوعية للقوائم المالية	ورد توضيح مفصل لهذه الخصائص في محتوى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبية الدولية بإبراز أهمية كل خاصية في مصداقية القوائم المالية.	تضمن النظام المحاسبي المالي نفس الخصائص النوعية بتعدادها فقط ولم رد شرحها في صلب فقرات الإطار المفاهيمي.
السياسات المحاسبية	تم تعريفها في الفقرة رقم 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" على أنها المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية.	أشارت إليها المادة رقم 5 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 11/07 بالطرق المحاسبية بنفس المفهوم الذي ورد في الفقرة رقم 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" كما أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية.
تعريف عناصر القوائم المالية	عرف الإطار المفاهيمي مختلف المفاهيم التي ترتبط بالقوائم المالية وبعناصرها.	ورد في الملحق رقم 3 من النظام المحاسبي المالي على مخطط مختصر للتعريف بأغلب المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالقوائم المالية. كما تم تحديد مفهوم الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات ورقم الأعمال والنتيجة الصافية للدورة.
عرض القوائم المالية	– عدد القوائم المالية التي يجب على المؤسسة الالتزام بها خمسة قوائم مالية. – لم يقدم المجلس أي شكل لعرض القوائم المالية واكتفى بعرض الحد الأدنى من البنود التي يجب أن تحتوي عليها كل قائمة. – يتم الاختيار بين قائمة الدخل الإجمالية باحتواء قائمة الدخل الحالية، أو عرض منفصل لقائمة الدخل وقائمة الدخل وقائمة الدخل الإجمالي. وقد حدث هذا التعديل سنة 2007. – ألغى المعيار الدولي رقم 01 مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.	– حدد النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المعتمدة دوليا ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية" – لم يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا إجباريا للقوائم المالية، ولكنه قدم نماذج لعرضها بتحديد الحد الأدنى من البنود. – لم يأخذ إعداد قائمة الدخل في النظام المحاسبي المالي هذا الاختلاف عدم مسايرة النظام المحاسبي للتعديلات التي أجريت على المعايير المحاسبية الدولية. – يسمح بظهور البنود غير العادية في قائمة الدخل.

المصدر: صافو فتيحة، مرجع سابق، ص163.

من خلال الجدول نلاحظ:

- النظام المحاسبي المالي يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير في ما يخص الافصاح وعرض المعلومات في القوائم المالية، وكان الهدف من ذلك هو تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية هي نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.
- هناك بعض الاختلافات الطفيفة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛ والتي يمكن توضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية من حيث قواعد الافصاح.

البيان	أوجه التشابه بين IAS وSCF	أوجه الاختلاف بين IAS وSCF
الميزانية	_ حددت كل من المواد 21، 22، 23 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 شكل جدول الميزانية والتي يتم عرض فيها كل من عناصر الأصول والخصوم بصورة منفصلة، وكذا الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية لكل منهما وهذا مطابق تماما لما جاء به المعاير (IAS01).	الاختلاف في تسمية القائمة قائمة المركز المالي حسب المعايير المحاسبية الدولية والميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.
التثبيتات المعنوية	_ إن ما جاء به SCF مطابق تماما لما قدمه المعيار IAS 38 -تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول. - ترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	الاختلاف الوحيد يكمن في فارق الاقتناء. _ المعايير المحاسبية الدولية لا تصنفه ضمن الأصول الثابتة المعنوية. _ وSCF صرح به كذلك ولكنه أدرجه في قائمة الحسابات ضمن التثبيتات المعنوية. -المصاريف الاعدادية لا تظهر في الميزانية حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي وتعتبر جزء من تكلفة الاستثمار أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية حسب المعايير المحاسبية الدولية.
التثبيتات المالية	_ عالجها SCF بصفة ملخصة (تحديد القيمة المحاسبية للسندات، الإفصاح عن طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية). _ تم معالجتها بشكل موسع من خلال IAS32.IAS 39 IFRS 07)	_عالجها SCF سطحيا. _ تم التطرق إليها بشكل مفصلة من خلال المعايير IAS32.IAS 39 IFRS 07

المخزونات	هناك تطابق كبير بين ما جاء به SCF المعيار IAS 02	
جدول حسابات النتائج	_ هناك تطابق بين ما جاء به SCF وما جاء به IAS 18 _هناك توافق كبير بين ما تضمنه SCF فيما يتعلق بآثار التغيرات في أسعار العملات وما قدمه المعيار IAS 21و IAS 39. - التفصيل له أهمية كبيرة، حيث يعد وفق SCF أكثر تفصيل كبير يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك. - عرض العناصر حسب الطبيعة وحسب الوظائف	_ يسمح SCF بعرض النتيجة غير العادية من إيرادات وأعباء ناجمة عن معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي. _ المعيار IAS 01 لا يسمح بذلك. حسب المعايير المحاسبية الدولية في حال تقديم جدول حساب النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء. - حسب النظام المحاسبي المالي النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة.
جدول سيولة الخزينة	حدد SCF طريقتين لعرضه وهي المباشرة وغير المباشرة، مع تفضيل المباشرة، وهذا ما جاء به أيضا المعيار IAS 07.	
أهم الأطراف المستعملة للقوائم المالية **(الإفصاح للأطراف)**		- حسب المعايير المحاسبية الدولية المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء، أطراف أخرى كالدولة والجمهور. حسب النظام المحاسبي المالي القوائم المالية موجهة إلى المستثمرين والمقرضون بالدرجة الأولى.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

من خلال الجدول نلاحظ:

-هناك توافق واختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وهذا راجع كون ان الجزائر اخذت من معايير المحاسبية الدولية بما يتناسب مع بيئتها الاقتصادية بالاضافة إلى ان النظام المحاسبي المالي لم يتم تحديثه وتعديله عكس المعايير المحاسبية الدولية التي تشهد تعديلات وتطورات بشكل مستمر.

-هناك توافق تام في ما يخص القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مقارنة عناصر القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

التعيين	المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS	النظام المحاسبي المالي SCF
الوضعية المالية	أصول، خصوم، أموال خاصة	أصول، خصوم
الأصول	موارد مراقبة ومتحكم فيها من طرف المؤسسة، ناتجة عن أحداث ماضية، ويتوقع منها منافع اقتصادية مستقبلية.	تتكون الأصول من الموارد التي تراقبها وتتحكم فيها المؤسسة، نتيجة لأحداث ماضية، وتوفر للمؤسسة منافع اقتصادية
الخصوم	التزام حالي للمؤسسة ناشئ عن أحداث قد سبقت تسويتها ينبغي أن تؤدي من طرف المؤسسة بحدوث تدفق للموارد، يجسد منافع اقتصادية	تتكون الخصوم من الالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث ماضية، تسويتها تؤدي من طرف المؤسسة بحدوث تدفق للموارد، يتوقع أن يجسد منافع اقتصادية.
الاموال الخاصة	فوائدها المتبقية في الأصول بعد خصم جميع الالتزمات.	الأموال الخاصة أو رأس المال الخاص أو رأس المال المالي، يمثل فائض موجودات المؤسسة على خصومها الجارية.

المصدر: سايج فايز، "أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي-دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014-2015، ص112.

من خلال الجدول نلاحظ:[44]

- الهدف من التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية هو العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات وجعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة، ونشر معلومات كافية وصحيحة موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- هناك اختلافات طفيفة في تسمية القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

الخاتمة: من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتمثل في ما يلي:

1.النتائج: تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الافصاح المحاسبي هو عملية اعلام الغير بالمعلومات المالية والمحاسبية حول المؤسسة؛
- النظام المحاسبي المالي حدد مجموعة قواعد تتعلق بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية؛

– هناك اصلاحات وتعديلات مست المعايير المحاسبية الدولية بهدف الحد من التلاعب المحاسبي؛

– النظام المحاسبي المالي لم يواكب التغيرات والتعديلات التي مست المعايير المحاسبية الدولية.

2.التوصيات: بناء على النتائج نقترح التوصيات التالية:

– العمل على تنشيط السوق المالي في الجزائر؛

– التقريب بين النظام المحاسبي المالي والقانون الضريبي لان اغلب المؤسسات الجزائرية تلتزم بالقوائم الجبائية دون القوائم المالية؛

– اجراء اصلاحات على النظام المحاسبي المالي وجعله يواكب التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال الجزائرية؛

– العمل على تطبيق التعديلات التي مست المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي؛

– استجواب اهل الاختصاص وإطارات المحاسبية حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي واستخلاص نقاط الضعف فيه.

الهوامش والإحالات:

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، " **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**"، الدار الجامعة لنشر الإسكندرية 2005،ص141.

[2] – منصوري الزين، "**أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وابعاد الافصاح والشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر**" ، الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة IAS، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة ديسمبر 2011،ص14.

[3] – منصوري زين، "**مرجع نفسه**"، ص15.

[4] – خالد جمال الجعارات، "**معايير التقارير المالية الدولية 2007**" إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص94.

[5] – سعيدي يحي واوصيف لخضر، "**اهمية تطبيق معايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**"، مداخلة الملتقي دولي حول: "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ias/ifrs والمعايير الدولية للمراجعة isa، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة، ديسمبر 2011، ص16.

[6] – ألاء مصطفي الاسعد ، "**المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة**" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص 265.

[7] – شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS**"، الجزء الأول، مكتبة شركة بودواو الجزائر 2009، ص134.

[8] – خالد جمال الجعارات،" **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**"، الملتقي الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014 ص46.

[9] – موفق عبد الحسين محمد، " **مدى إلتزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية**" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد السابع، العدد 17، الفصل الأول، لسنة 2012، ص5.

[10] – عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 1، "**عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**"، العدد الأول، جوان 2007، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص17.

[11] – أحمد حلمي جمعة،"**معايير التقارير المالية**"، درا صفاء لطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص361-362.

[12] – عقاري مصطفى،" **مرجع سابق**"، ص18-19.

[13] – أحمد حلمي جمعة، "**مرجع سابق**"، ص362-363.

[14] – تيجاني براقي، "**دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**" ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005-2006، ص149.

[15] – كتوش عاشور، "**مرجع سبق ذكره**"، ص43.

[16] – محمد مطر،"**مبادئ المحاسبة المالية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الرابعة، عمان، 2007، ص318.

[17] – أحمد حلمي جمعة،" **مرجع سابق**"، ص109.

[18] – أحمد حلمي جمعة، "**مرجع نفسه**"، ص 110-111.

[19] – شعيب شنوف، "**مرجع سابق**"، ص32 – ص 33.

[20] – سفيان بن قاسم، "**مرجع سابق**"، ص78.

[21] – سعيدي عبد الحليم،" **مرجع سابق**"، ص24.

[22] – مجدي احمد الجعري، " **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية (سابك) شركة مساهمة سعودية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، جامعة السعودية، السعودية، 2010، ص14.

[23] – حواس صلاح، "**مرجع سابق** "، ص190.

[24] -EC staff consolidated version as of 24 march 2010, For Information Purposes Only, International Accounting Standard 7 Statement of cash flows. https://www.complianceonline.com/articlefiles/IAS_7.pdf le 25/05/2017 a 13.30.

25 - Catherine Maillet et Anne Le Manh , "normes comptables internationales", édition Berti, 2006 ,paris, P 22.

[26] – جودي محمد رمزي، "**مرجع سابق**"، ص213.

[27] – أمين السيد أحمد لطفي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص137.

[28] – مدني بن بليغث، "**مرجع سابق**"، ص166.

[29] -Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, « **Gestion financiére, manuel et applications, »,** Paris Dunod, 2001, p226.

[30] – لخضر علاوى، "**معايير المحاسبية الدولية**"، دار النشر الاوراق الزرقاء العالمية، البويرة،2011، ص76.

[31] – أحمد قايد نور الدين، سعيدي عبد الحليم، **"مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/13، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص203.

[32] – أحمد قايد نور الدين،" **مرجع سابق**"، ص203.

[33] – جمعة حميدات، "**مرجع سابق**"، ص56.

[34] – زغدار أحمد، مخلوفي نعيمة، " **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة، مجلة المؤسسة**" ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، العدد 4-2014، ص105.

[35] – بكطاش فتيحة، "**مرجع سابق**"، ص176.

[36] – عبد الكريم شناي، **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات**" أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015-2016 ص41.

[37] – الجريدة الرسمية العدد 19، قرار مؤرخ في 2008/07/26، "**مرجع سابق**"، ص 23-24

[38] – الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، "**المرجع السابق**"، ص ص 24-25

[39] – الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، "**المرجع السابق**"، ص 26

[40] – الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 26

[41] – الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/07/26، العدد 19،" **مرجع سبق ذكره**"، ص 27

[42] – صديقي مسعود، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان، **"انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر"**، الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي، ص6

[43] – علوي إسماعيل، سعيدي عبد الحليم، مداخلة **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي** "، الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5- 6 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 6.

[43] – علوي إسماعيل، سعيدي عبد الحليم، " **مرجع نفسه**"، ص17-18.

[44] – المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs والنظام المحاسبي المالي scf.